شركة الكهرباء السعودية توقع عقودا جديدة قيمتها 2.977 مليار ريال

الرياض / وكالات :

وقعت الشركة السعودية للكهرباء عقوداً جديدة تبلغ قيمته الإجمالية ٢,٤٥٠ مليار ريال (الدولار يعادل ٣,٧٥ ريالات) مع شركة "بمكو العربية للمقاولات المحدود" لإنشاء المرحلة الرابعة من توسعة المحطة التاسعة بمدينة الرياض، بهدف رفع قدرة توليد الطاقة الكهربائية لتعزيز سلامة وموثوقية تغذية الشبكة الكهربائية بالمنطقة الوسطى لمواجهة أحمال صيف العام ٢٠٠٨.

وأشار محمود بن عبدالله طيبه رئيس الشركة إلى أن المرحلة الرابعة من المشروع تشتمل توسعة المحطة التاسعة بالرياض على أعمال التصاميم والهندسة وتوريد وتسليم المواد والمعدات إلى موقع العمل والإنشاء والتركيب والفحص والاختبار بالإضافة للتشغيل ووضعها في الخدمة للأعمال المدرجة ضمن المشروع.

وأضاف أن الجزء الأول من المشروع يتضمن توسعة المحطة بعدد ١٢ توربينا غازيا بقدرة إجمالية صافية قدرها ٦٦٦ ميجاواط ويشمل الجزء الثاني من المشروع إنشاء نظام وقود يشتمل على ثماني خزانات بسعة إجمالية ٤٠٠ ألف متر مكعب بينما يشتمل الجزء الثالث من المشروع على إنشاء مباني ومرافق إضافية، موضحاً أن مدة تنفيذ المشروع هي ٢٣ شهرا للجزء الأول و٣٢ شهرا للجزئين الثاني والثالث.

وكشف عن إبرام الشركة عقدا آخر لتعزيز ورفع قدرة محطة توليد الطاقة الكهربائية بمنطقة حائل لمواجهة أحمال صيف هذه العام ٢٠٠٧، بقيمة إجمالية قدرها ١٧٣ مليون ريال.

وقع على بن صالح البراك الرئيس التنفيذي للشركة على عقدين لتبريد الهواء الداخل لتوربينات جزأين من أجزاء المحطة التاسعة بالرياض قيمتهما ٣٥٤ مليون ريال.

ويهدف العقدان إلى رفع قدرة توليد الطاقة لتعزيز سلامة وموثوقية تغذية الشبكة الكهربائية لمواكبة أحمال صيف هذا العام ٢٠٠٧ والعام المقبل ٢٠٠٨، وبقدرة ٢٧٨ ميجاواط، ومدة التنفيذ ستمتد إلى ١٢ شهرا للعقد الأول و٢٢ شهرا للعقد الثاني.

وهبط سهم "كهرباء السعودية" مع افتتاح سوق الأسهم السعودية اليوم بنسبة ٣,٨٥٪ مسجلا سعر ١٢,٥ ريالات.

شركة (إنجازات العقارية) تحقق 10.2 ملايين دينار أرباحا صافية في عام 2006

الكويت / (كونا) :

أعلنت شركة انجازات للتنمية العقارية عن تحقيق أرباح صافية في عام ٢٠٠٦ بلغت نحو ١٠,٢ مليون دينار في حين بلغت ربحية السهم ٣٨ فلسا.

وقال العضو المنتدب للشركة محمد ابراهيم الفرحان ان إيرادات الشركة بلغت ١٣,٦ مليون دينار كويتي في حين بلغت المصاريف ٢,٥ مليون دينار كويتي إلى جانب خصم حقوق الاقلية والتقدم العلمي ودعم العمالة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

واوضح الفرحان ان مجلس الادارة اقر في اجتماعه الأخير برئاسة رئيس المجلس حمد عبدالعزيز الشايع النتائج المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ حيث أوصى بتوزيع أرباح نقدية بقيمة حوالي اربعة ملايين دينار كويتي تمثل ١٥ ٪ من رأس المال المدفوع أي بواقع ١٥ فلسا للسهم.

وأضاف أن أصول الشركة نمت من ٧٣,٨ مليون دينار كويتي في نهاية عام ٢٠٠٥ إلى ٩٨,١ مليون دينار كويتي في نهاية عام ٢٠٠٦ أي بنسبة نمو بلغت ٣٣ في المائة فيما نمت حقوق المساهمين من ٤٦,٧ مليون دينار كويتي في نهاية عام ٢٠٠٥ إلى ٥٣,٦ مليون دينار كويتي في نهاية عام ٢٠٠٦ وبنسبة نمو بلغت ١٥٪.

واشار الفرحان الى ان ذلك انعكس على السمعة الائتمانية للشركة ما دفع البنوك الى التنافس في تقديم التسهيلات الائتمانية بشروط ميسرة الأمر الذي مكن الشركة من اعادة هيكلة تسهيلاتها لأجل أطول وخفض التكلفة التمويلية عليها.

وعن مشاريع الشركة المستقبلية أوضح الفرحان أن الشركة ستستمر في تعزيز أصولها المدرة للدخل من خلال تطويرها فضلا عن مواصلة تقصي فرص الدخول في أسواق جديدة تضمن تحقيق أهداف الشركة وتعزيز مركزها المالي لتكون احدى أهم الشركات في القطاع العقاري.

الجمعية العمومية السعودية توافق على رفع رأسمالها إلى 432 مليون ريال

الرياض / وكالات :

وافقت الجمعية العمومية غيرالعادية للشركة السعودية للصناعات المتطورة، على زيادة رأسمال الشركة من ١٠٨ ملايين ريال (الدولار يعادل ٣,٧٥ ريالات)، إلى ٤٣٢ مليون ريال، أي بنسبة ٣٠٠٪، وذلك عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية بواقع ٣ أسهم لكل سهم بقيمة اسمية ١٠ ريالات للسهم وبعلاوة إصدار ١٠ ريالات لكل سهم.

وأضاف بيان للشركة أن الإكتتاب يقتصر على مساهمي الشركة المقيدين في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة الغير عادية، وسيتم الإعلان عن مواعيد الإكتتاب والبنوك المستلمة بعد التنسيق مع الجهات المعنية.

وأشار البيان إلى أن الشركة تنوي إستخدام النسبة الكبرى من المتحصلات التي ستحصل عليها من زيادة رأس المال لتنفيذ خطة الشركة في الفرص الإستثمارية، علماً بأن عدد أسهم الشركة الحالي ١٠,٨ ملايين سهم ويصبح عدد الأسهم بعد الزيادة ٤٣,٢ مليون سهم.

كما وافقت الجمعية التي عقدت مساء الأربعاء الماضي على تعديل المادة (١٥) "فقرة واحد" من النظام الأساسي للشركة وذلك بتخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من ٩ أعضاء إلى ٧ أعضاء إعتباراً من الدورة القادمة للمجلس.

وقفز سهم "متطورة" بنسبة ٩,٩٣٪ في تداولات سوق الأسهم السعودية اليوم مسجلا سعر ٣٦ ريالاً.

مسيرة التعليم في دولة قطر 1-2

لعل قطر كانت في الماضي أوفر حظاً من باقي إمارات الخليج في كثرة عدد الكتاتيب ، ففي عام ١٣٠٨هـ (١٨٩٠م) وفي عهد الشيخ قاسم بن ثاني ، كان في قطر عشرة كتاتيب ، تدرس فيها القراءة والكتابة والقرآن الكريم ، واستمر نظام التعليم بأسلوب الكتاتيب حتى بداية القرن العشرين .

وفي عام ١٩١٣م افتتحت مدرسة دينية أكثر تقدماً من الكتّاب ، سميت (المدرسة الأثرية) ، تحت رعاية مباشرة من المغفور له الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني ، حاكم قطر في ذلك الوقت ، وتولى العلامة الشيخ محمد بن عبدالعزيز المانع مهام التعليم والإدارة لهذه المدرسة ، واستمرت المدرسة في أداء مهمتها على أحسن وجه ، ثم انتقل الشيخ محمد بن عبدالعزيز المانع عام ١٩٣٨م إلى المملكة العربية السعودية ، فأغلقت المدرسة الأثرية أبوابها ، واستمرت الكتاتيب في أداء دورها .

وفي عام ١٩٤٧م افتتحت مدرسة على أساس منهجي ، في المكان الذي كان مخصصاً للمدرسة الأثرية ، تحت اسم (مدرسة الإصلاح الحمدية) . نسبة إلى المغفور له الشيخ حمد بن عبدالله آل ثاني الذي أمر بإنشائها ، واستمرت لمدة عامين دراسيين .

محاولات إقامة تعليم حديث:

في مطلع العام الدراسي ٥٠ / ١٩٥١م افتتح أول مبنى مدرسي في البلاد باسم (مدرسة قطر الابتدائية)، لتكون أول مدرسة تقوم على أساس قواعد تعليم منهجي حديث ، تضم أربعة صفوف ابتدائية ، يدرس فيها ١٩٠ تلميذاً .

وفي نفس العام قام حاكم البلاد الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني بتشكيل لجنة وطنية للإشراف على التعليم ، سميت " لجنة المعارف " .

شيخه احمد المحمود

في مطلع العام الدراسي ٥١ / ١٩٥٢م تم وضع أسس عامة لمناهج المرحلة الابتدائية ، التي أصبحت تضم الصفوف من الأول وحتى الخامس الابتدائي . واستوردت الكتب المنفذة للمناهج من بعض الدول العربية ، وأصبحت المدرسة ابتدائية كاملة في العام التالي .

في مطلع العام الدراسي ٥٢ / ١٩٥٣م افتتحت " لجنة المعارف " ثاني مدرسة في البلاد في مدينة " الخور " ، ثاني مدن قطر . وبافتتاح المدرسة الثانية في قطر أصبحت مدرسة قطر الابتدائية تسمى (مدرسة الدوحة الابتدائية).

وفي مطلع العام الدراسي ٥٣ / ١٩٥٤م ، افتتحت مدرستان للبنين ، إحداهما في قرية " الرويس " في شمال قطر ، والثانية في العاصمة ، وتم تجهيز مدرسة ابتدائية للبنات ، تضم كتاتيب البنات الأربعة التي كانت تعمل آنذاك ، وعُينت السيدة / آمنة محمود الجيداه مديرة لها .

وبافتتاح المدرسة الثانية في الدوحة أصبحت مدرسة الدوحة الابتدائية تسمى (المدرسة الابتدائية القديمة).

وبقيت هذه التسمية حتى تم تغييرها إلى مدرسة خالد بن الوليد الابتدائية سنة ١٩٥٨م ، ثم تحولت إلى مدرسة بنات ، ونقلت إليها مدرسة الخنساء الابتدائية .في العام الدراسي ٥٥ / ١٩٥٦ م ، أصبح عدد المعلمين ٤٥ معلماً ، ووصل عدد التلاميذ إلى ١٠٠٠ تلميذ ، في ١٤ مدرسة وروضة في العاصمة والقرى ، وافتتح قسم للمرحلة الثانوية ملحق بمدرسة قطر الابتدائية القديمة .

تعميم التعليم:

في العام الدراسي ٥٦ / ١٩٥٧م تسلم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني " رئاسة المعارف " ، وقام باختيار لجنة وطنية لمساعدته في مهمته و إعفاء "لجنة المعارف" .

وفي نفس العام تم إعلان تعميم التعليم في جميع أرجاء البلاد ، للذكور والإناث من أبناء قطر والمقيمين على أرضها . في مطلع العام الدراسي ٥٧ / ١٩٥٨م تم إنشاء " وزارة للمعارف " كأول وزارة في تاريخ البلاد ، وعُيّن الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني كأول وزير للمعارف ، وتم إرساء قواعد تعميم التعليم ،ليبدأ مسيرته بخطى ثابتة ،شهدت فيها التربية تطورات كمية ونوعية كبرى في جميع مجالاتها .

وفي نفس العام حولت رياض الأطفال إلى مدارس ابتدائية ، فأصبحت هناك ٢٠ مدرسة للبنين ، ومدرستان للبنات وتم افتتاح مدرسة ثانوية واحدة للبنين ، وأخرى للصناعة ، وفي عام ٥٩ / ١٩٦٠م تحولت مدرسة الصناعة إلى إعدادية .

في العام الدراسي ٦٠ / ١٩٦١م أصبحت المعارف تضم التعليم العام والديني والصناعي ، وافتتح القسم الثانوي بمدرسة الصناعة .

في عام ١٩٦٢م انضمت قطر إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم" اليونسكو "UNESCO كعضوا منتسي ، وفي العام ١٩٧٢م أصبحت تتمتع بعضوية كاملة فيها .

انضمت قطر إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الأليكسو" ALECSO منذ إنشائها في عام ١٩٦٤م .

كما وقعت قطر اتفاقيات ثقافية ثنائية مع معظم الدول العربية .

في العام الدراسي ٦٩ / ١٩٧٠م افتتحت أول مدرسة ثانوية للبنات ، وألحقت بها دار المعلمات .

وفي نفس العام تغير مسمى وزارة المعارف " ليصبح " وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب " مما أضفى استقرارا على سياسة الوزارة .

المجلس الاستشاري في إمارة الشارقة يناقش سياسة وزارة الاقتصاد

الشارقة / وام :

أولى المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة أهمية خاصة خلال الجلسة الخامسة في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الرابع والتي تم خلالها مناقشة سياسة وزارة الاقتصاد.

ودعا اعضاء المجلس في التوصيات التي اتخذوها في نهاية الجلسة الى ضرورة تفعيل العمل بأحكام القانون الاتحادي رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن حماية المستهلك و ضرورة إصدار التشريعات الجزائية اللازمة للحد من ظاهرة الغش التجاري وإيجاد العقوبة الرادعة لذلك وتفعيل المواصفات القياسية لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات محلية الصنع في الأسواق الخارجية.

وأوصى المجلس بتفعيل نص المادة الثالثة من القانون الاتحادي رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٦ بشأن حماية المستهلك .

وطالبت التوصيات بتشجيع قيام شركات مساهمة في مجال استيراد وتصدير الأغذية والسلع الغذائية وضرورة التحري عن مصير الفوائد المتحصلة من المبالغ المكتتب بها لدى البنوك والتحقق مما إذا كان قد تم قيدها لحساب الشركات قيد التأسيس أم لا وذلك عن طريق إجراء مسح لهذه الشركات ومراجعة حسابات جميع الشركات المعنية.

وشددت التوصيات على أهمية مراجعة رسوم المبيعات التي تفرضها المتاجر الكبرى على وكلاء وموزعي السلع الغذائية وضرورة تفعيل آليات توطين قطاعي التأمين والمصارف .

ودعا الأعضاء في توصياتهم إلى أهمية التوعية بقانون حماية المستهلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة وآلية التواصل مع الوزارة بهذا الشأن.

وكانت الجلسة الخامسة للمجلس والتي ترأسها سعادة علي بن محمد المحمود رئيس المجلس قد بدأت بالتصديق على محضر الجلسة السابقة تلا ذلك مناقشة سياسة وزارة الاقتصاد بحضور سعادة عبدالله بن أحمد آل صالح وكيل الوزارة لقطاع الاقتصاد وسعادة حميد بن بطي المهيري الوكيل المساعد لشؤون الشركات والرقابة والسيد سعيد بن خادم مدير مكتب الوزارة بالشارقة والسيد أحمد الحوسني مدير إدارة الشركات.

وأكد رئيس المجلس في كلمة له في بداية الجلسة إن قطاع الاقتصاد وما تضطلع به وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة من مهام واختصاصات تتعلق بمشروع الخطة العامة للتنمية في الدولة وما يتصل بها من مشروعات وتشريعات واقتراحات لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين ..

من الأمور إلهامة وعلى الأخص حماية المستهلك الذي هو هدف كل تنمية اقتصادية أخذاً في الاعتبار العمالة والدخل الثابت والأسواق المالية ونوعية الحياة في دولة الإمارات عامة وإمارة الشارقة خاصة وتحقيق وجود قطاعات عدة ومتنوعة بهدف تنويع الموارد الاقتصادية وتعزيز نمو الاقتصاد القائم على المعرفة.

بعد ذلك قدم العديد من أعضاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة مداخلاتهم وتساؤلاتهم ومقترحاتهم .

وأكد سعادة عبد الله بن أحمد آل صالح وكيل الوزارة لقطاع الاقتصاد ومعاونيه أن هدف الوزارة هو استقرار السوق وحماية الجانبين المستهلك والتاجر لافتا إلى أن ارتفاع الأسعار يكون أحيانا مبررا وقال يوجد قرار من مجلس الوزراء بتوحيد السجل التجاري يربط فيه جميع السلطات المعنية بإصدار السجلات كما ان هناك توجها لإنشاء سجل اتحادي لحل أزمة تكرار الأسماء وقانونا لحماية العلامات التجارية.

وحول موضوع الأسهم أوضح ان المشكلة تكمن في المستثمر أما الاكتتاب فهو أسلوب متبع في معظم دول العالم وبيع الحصص يختلف تماما عن الاكتتاب وفيما يخص القروض الضخمة أشار إلى ان البنك المركزي بصدد وضع إجراءات تصحيحية لافتا إلى ان الوزارة تأمل في تأسيس شركات مساهمة خاصة ومن ثم تتحول إلى عامة منوها ان توزيع أرباح الشركات يتعلق بالجمعية العمومية للشركة.

وبالنسبة لقانون الوكالات والتعديلات قال انه يهدف إلى تحقيق العدالة في العقد التجاري بين الوكيل والموكل بحيث أن العقد مرتبط بفترة زمنية مؤقتة مشيرا إلى ان إلغاء الوكالات عن بعض السلع الرئيسية مستمر وسيمتد الإلغاء ليشمل سلعا أخرى في حال الكشف عن ارتفاع بصورة غير مبررة معتبرا إلغاء الوكالات من أهم القرارات التي أصدرتها الوزارة لحماية المستهلك والسوق وبين انه قد تم ابلاغ الموكلين والوكلاء بهذا الإجراء والعمل على التعاقد والشراء المباشر من المنتجين.

وقال سعادة عبد الله بن أحمد آل صالح ان الوزارة تسعى الى الاستيراد المباشر وهو أسلوب متبع عالميا على ان تتدخل الوزارة في حال الاحتكار والحصرية ورفع الأسعار غير المبرر مشيرا الى ان ارتفاع الاسعار الحاصل في عام ٢٠٠٥ تحول الى استقرار الآن .

واعلن عزم الوزارة عن تأسيس شركة لدعم الشباب بهدف بيع التجزئة والمواد الغذائية والاستيراد المباشر وان تكون شركة على مستوى الدولة موضحا ان مراقبة الاسعار تتم من خلال لجنة تقوم بزيارات ميدانية للأسواق ومن ثم تعد دراسة بصورة شهرية وربع سنوية لمعرفة توجه الأسعار والخط البياني للأسعار.

وعن ملامح قانون الشركات الجديد بين انه سيتم رفع نسبة التملك في المساهمة الأجنبية لأكثر من ٤٩ ٪ في قطاعات ذات خبرة وتقنية عالية لسد النقص في عدة مجالات كالقطاع الصحي والتكنولوجي والبحوث وتقنية المعلومات.

اما بخصوص التجارة الحرة فأكد أن اتفاقيات التجارة الحرة تعمل على رفع مستوى الاستثمار في الدولة وتعمل على فتح اسواق جديدة لمنتوجات الإمارات خصوصا ان السوق في الإمارات يضم فقط ٤ ملايين مستهلك .

و اوضح ان هناك لقاءات مستمرة مع العديد من القطاعات كالمقاولات والجهات الممثلة لها مؤكدا أن الوزارة ضد إلزام رؤوس الأموال ومع حرية الاقتصاد التي ساهمت في تعزيز النمو الاقتصادي وذكر أن الوزارة اعتمدت ميزانية إضافية للوزارة وقد بدأ التنسيق لمشروع مسح الأسرة خلال العام ٢٠٠٧ .

وحول توقعات العام ٢٠٠٧ بشان التضخم أشار إلى أن توقعات البنك المركزي ووزارة الاقتصاد تشير بأن نسبة التضخم ستنخفض بنسبة ٦ ٪ خلال العام الحالي .

وفي نهاية الجلسة تم تعيين العضو مصبح بن عجيد الكتبي رئيسا للجنة الشؤون القانونية والتشريعية بدلا من العضو خليفة بن هويدن الذي اصبح عضوا في المجلس الوطني الاتحادي .

"اتصالات" الإماراتية توقع إتفاقية مع شركة (تجاري) لتزويدها بخدمة (بيزنس وان)

دبي / وام :

وقعت اتصالات اتفاقية مع شركة (تجاري) لتزويد عملائها بخدمة بيزنس وان للاتصال السريع بالإنترنت مما يوفر لهم فرصة الاستفادة من مزايا هذه الخدمة الشاملة إلى جانب خدمات الاستضافة الإلكترونية.

وتأتي هذه الاتفاقية في الوقت الذي يشهد فيه الاقتصاد الإماراتي المتسارع نموا مطردا في عدد المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات.

وتنبع أهمية خدمة الموجة العريضة أو الاتصال السريع بالإنترنت من كونها تساعد تلك المشاريع على إنجاز معظم الاتصالات الخاصة بالأعمال والتجارة الإلكترونية الأمر الذي سيعزز بدوره مستوى الإنتاجية والأداء فخدمة بيزنس وان من اتصالات توفر للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات حلا بوظائف متكاملة لدخول الإنترنت السريعة وبتكلفة مناسبة.

وقال أحمد عبد الكريم جلفار الرئيس التنفيذي للعمليات في اتصالات ان الشراكة الجديدة مع تجاري تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لاتصالات نظرا للفرص المتزايدة في الساحة الاقتصادية اليوم فضلا عن آفاق تطوير الأعمال عبر الإنترنت السريعة التي تلعب دورا أساسيا في تحسين الإنتاجية ومستوى خدمة العملاء وهذه ناحية محورية في السوق التي تشهد منافسة عالية في الوقت الراهن.وقال عمر حجازي الرئيس التنفيذي في تجاري:« ان التعاون بين تجاري واتصالات ينطوي على مزايا عديدة إذ من شأنه أن يساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة على اعتماد تطبيقات الإنترنت وحلول التجارة الإلكترونية بسرعة لان إنجاز الأعمال عبر الشبكة العالمية بات أمرا ضروريا في البيئة التنافسية التي نشهدها اليوم" .

وتعد خدمة(بيزنس وان) حلا مثاليا قابلا للتطوير بالنسبة للشركات التي تتطلب أعمالها استخدام البريد الإلكتروني والإنترنت وحضورا على الشبكة العالمية حيث تتضمن ست باقات تبدأ بباقة المستخدم المفرد بسرعة ٥١٢ كيلوبت – ثا لتصل إلى باقة المستخدمين المتعددين بسرعة ٤ ميجابت–ثا.

شركة "دار الأركان" السعودية تعتزم بيع صكوك بقيمة 425 مليون دولار

الرياض / وكالات : تعتزم شركة (دار الأركان) السعودية إحدى أكبر شركات التطوير العقاري في المملكة بيع أول صكوك إسلامية دولية تصدرها شركة سعودية.

وقال بيان صادر عن مجموعة البنوك التي تدير الإصدار إن قيمة الإصدار ٤٢٥ مليون دولار (الدولار يعادل ٣,٧٥ ريالات) وأجله ٣ أعوام، وستباع الصكوك لقاعدة واسعة من المستثمرين بعد ندوات ترويجية في دبي والبحرين ولندن في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ يناير الجاري.

وأوضح البيان أن عائد الصكوك سيزيد ٢٠٠ نقطة أساس على سعر الفائدة الساري بين بنوك لندن على الدولار الأمريكي لأجل ثلاثة أشهر.

ويشارك في إدارة الإصدار بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي والبنك العربي الوطني وبنك ستاندرد وبنك يونيكورن انفستمنت وفست ال.بي.

وفي وقت سابق من الشهر الجاري قدر بنك باركليز أن إجمالي مبيعات الصكوك الإسلامية على مستوى العالم قد ينمو بما يصل إلى ٣٠٪ ليصل إلى ٢٢ مليار دولار هذا العام ٢٠٠٧ مقابل ١٧ مليارا عام ٢٠٠٦.

أول ملتقى خليجي حول الاستثمار العقاري تستضيفه البحرين

المنامة / بنا :

يقام في المنامة في السابع من فبراير المقبل أول ملتقى حول الاستثمار العقاري بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لبحث الطفرة الحالية في قطاع العقاري بدول المجلس والتوقعات المستقبلية.

ويشرف على تنظيم الملتقى الأمانة العامة لاتحاد غرف دول المجلس وغرفة تجارة وصناعة البحرين بمشاركة غرف تجارة وصناعة دول المجلس والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي إضافة إلى العديد من الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع العقار بدول الخليج ومؤسسات التمويل العقاري والجهات الحكومية ذات العلاقة بالقطاع العقاري.

ويهدف الملتقى إلى دارسة أسباب نمو القطاع العقاري في دول مجلس التعاون واستشراف آفاق المستقبل واستقطاب السبل والوسائل الممكنة لتفادى المشاكل التي واكبت التطور فى قطاع العقار وكيفية خلق الأرضية والمناخ الملائمين لضمان استمرار نمو هذا القطاع وعدم تعرضه لنكسة تؤدي بما حققه من انجازات.

ويبحث الملتقى الذي تستمر أعماله ثلاثة أيام عدة محاور رئيسية تتناول علاقة قطاع العقار بالقطاعات كالنفط وغيره والآثار المتبادلة والمخاطر والبنيات والمقومات الأساسية لنمو قطاع العقار ودور المستثمرين والمنفذين والمستهلكين والوسطاء.

كما يبحث الملتقى حجم سوق العقار وعدالة توزيع العائدات والمنافسة والتنسيق والتعاون والتحالفات والاندماجات وضرورة حماية المستهلك والاستثمارات الأجنبية في قطاع العقار والتمويل العقاري وسوق الرهن العقاري

سعر برميل النفط الخام الكويتي يبلغ 45.14 دولارا

الكويت / (كونا) :

قالت مؤسسة البترول الكويتية اليوم ان سعر برميل النفط الخام الكويتي بلغ ٤٥,١٤ دولار أول من أمس الجمعة بانخفاض وصل إلى ٦٢ سنتا مقارنة باليوم السابق له الذي بلغ فيه ٤٥,٧٦ دولارا.

وكان سعر النفط الخام الكويتي حقق أعلى مستوى له على الإطلاق في الثامن من شهر أغسطس الماضي إذ بلغ ٦٨,٦٨ دولارا للبرميل الواحد.

وكانت أسعار النفط العالمية شهدت في الفترة الماضية تراجعا سريعا من حوالي ٨٠ دولارا للبرميل إلى مستويات ال٥٠ دولارا بسبب عوامل فنية وجيو–سياسية عدة.

وتشير التوقعات إلى ان أسعار النفط العالمية ستنخفض مجددا لاسيما مع زيادة المخزون العالمي الذي وصل إلى مستويات مرتفعة إلى جانب ما يشهده نصف الكرة الشمالي من اعتدال في الأحوال الجوية ما أدى إلى انخفاض الطلب على وقود التدفئة.